

نص المداخلة الموسومة ب : واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها ، والحلول المقترحة لتفعيلها .

من إعداد الدكتور : سولم سفيان

مقدمة

نظرا للأهمية البالغة للسياسة الجبائية ، في تعبئة الوعاء المالي للدولة ، تشكل الرقابة الجبائية محور هذه السياسة ، إذ تساعد على الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ، وبالتالي صون حقوق الخزينة العمومية. حيث تهدف الرقابة الجبائية بمختلف هياكلها والياتها ، للتأكد من التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة (1) والتي من خلالها يتم كشف كل الاغفالات والتجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف (2).

ورغم الاصلاحات الجبائية التي عرفتها الجزائر ، منذ الاستقلال ، إلا أن الادارة الجبائية لازالت غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة ، وهذا بالنظر الى الصعوبات والمشاكل التي تواجهها على عدة أصعدة ، كغموض وعدم استقرار التشريعات الضريبية ، ونقص الوعي الضريبي لدى المكلفين ، توسع نشاط الاقتصاد الموازي الخ . ذلك أن فعالية الرقابة الجبائية تتوقف على مدى فعالية أدواتها واجهزتها .

ومن هنا يأتي البحث في هذا الموضوع ، لاستعراض أهم الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية في الجزائر. مع تقديم الحلول الكفيلة بتحقيق فاعلية هذا النوع من الرقابة .

ويتطلب البحث في موضوع واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها ، والحلول المقترحة لتفعيلها . تقسيمه الى مبحثين على النحو الاتي :

المبحث الأول : الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية في الجزائر .

المبحث الثاني : الحلول المقترحة لتفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر.

المبحث الأول : الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية في الجزائر .

انطلاقا من الاهمية الكبرى المعطاة للسياسة الجبائية لتعبئة الموارد المالية للدولة ، ينبغي تفعيل الرقابة الجبائية سواء من حيث الهياكل المساعدة لها ، أو أدواتها الرقابية بشكل يخفف من حدة انتشار ظاهرة التهرب الضريبي .

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث حصر مختلف المشاكل أو الصعوبات التي تعترض الرقابة الجبائية في الجزائر والتي سنقسمها الى صعوبات متعلقة بالنظام الجبائي والادارة الجبائية (المطلب الأول) ، والصعوبات المتعلقة بالمكلف بالضريبة والمحيط العام (المطلب الثاني) .

المطلب الأول : الصعوبات المتعلقة بالنظام الجبائي والادارة الجبائية

تعاني الرقابة الجبائية من اختلالات منها ما يتعلق بالنظام الجبائي (الفرع الأول) ، ومنها ما يتعلق بالادارة الجبائية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : الصعوبات المتعلقة بالنظام الجبائي

*الصعوبات المرتبطة بإرادة تأسيس الفعل الرقابي

لم تؤسس الدولة الجزائرية لثقافة الرقابة بصورة واضحة على المال العام ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الاختلال في وظيفة الدولة المتدخللة لغرض تعبئة الموارد العامة للدولة وترشيدها .
فلقد أنشئت الدولة سنة 1980 مجلس المحاسبة⁽³⁾ (**La Cour des Comptes**) وتم تحيين صلاحيته وتعديلها طبقا للأمر 20-95 بتاريخ 17 جويلية 1995 .
ولقد حدد المرسوم الرئاسي رقم 95-377 المؤرخ في 20 نوفمبر 1995 مهام واختصاصات مجلس المحاسبة .

إلا أن مجلس المحاسبة وبرغم أهميته ، لم يعد يقوم بالدور المنوط به منذ آخر تقرير صدر في الجريدة الرسمية والذي يحمل الرقم 12 بتاريخ 1999/02/20.

كما أنشئت السلطات العامة المفتشية العامة للمالية (**Inspection générale des finances**) بموجب المرسوم 08/53 المؤرخ في 1980/03/01 ووضعت تحت السلطة المباشرة لوزير المالية ، يرأسها مفتش عام يعين بمرسوم رئاسي باقتراح من وزير المالية .

و الملاحظ ان هذه المفتشية لا تصدر تقارير علنية فيما يخص مهامها ، بل تنقيد بإرسال تقارير الى الهيئة الوصية التي طلبتها والى الجهة الوصية المتمثلة في وزارة المالية . كم أنها لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة طالما أنها تتبع وزارة المالية⁽⁴⁾ .

* غموض وعدم إستقرار التشريعات الضريبية

حيث من الصعب تطبيق القوانين التشريعية الخاصة بالرقابة الجبائية⁽⁵⁾، وهي في حالة تغير دائم ، ومن الصعب فهم مواد تطبيقها ، وعلى من تطبق ، ووقت تطبيقها ، وهو ما فتح المجال امام أعوان الرقابة الجبائية للإجابة عن هذه الأسئلة حسب معرفتهم وخبراتهم المتعلقة بتنفيذ القوانين الجبائية ، وفي بعض الاحيان يتم الرجوع الى المسؤولين في الادارة الجبائية لإعطاء الحلول لهذه الاشكالات .

إن هذا الغموض وعدم الاستقرار الذي يميز التشريعات الضريبية أدت الى الحد من من فاعلية جهاز الرقابة الجبائية من نظرا الى⁽⁶⁾ :

- الثغرات التي تكتنف التشريع الجبائي أدت الى تنامي ظاهرة التهرب الضريبي .
- عدم وجود نصوص قانونية تحمي أعوان الرقابة الجبائية وتضمن حقوقهم في تنفيذ مهامهم.
- التعديلات المتكررة في القوانين التي تثير الكثير من الجدل والنقاش ، وتؤدي الى الكثير من النزعات الفكرية بين الممولين واعوان الضرب .
- عدم مواكبة التشريعات الضريبية المطبقة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة .

الفرع الثاني : الصعوبات المتعلقة بالإدارة الجبائية

* نقص الكفاءة والامكانيات البشرية

فرغم تدعيم الادارة الجبائية بمعهدين خاصين بتكوين الاطارات والمتمثلين في كل من المدرسة الوطنية للضرائب والمعهد المغاربي للجباية والجمارك ، إلا أنها لا زالت تعاني من نقص الكفاءات والخبرة في مجال الرقابة الجبائية ، في ظل التطور المستمر لطرق التهرب الضريبي واستعانة المتهربين من ذوي الخبرة باستعمال طرق لا يتم اكتشافها الا من طرف مراقبين ذوي خبرة مهنية في هذا المجال . كما تساعد الخبرة والكفاءة في كسب الوقت من خلال سرعة اكتشاف الاخطاء والتلاعبات والتي يمكن أن يقوم العون بمجرد الاطلاع على وضعية المكلف ونوع نشاطه والمخالفات التي يرتكبها .

كما تعاني الادارة الجبائية من نقص المراقبين ، وخاصة وأن قانون الاجراءات الجبائية ينص على أن عملية الرقابة الجبائية لا تتم إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل (7)، بحيث لا يوجد تناسب بين عدد المكلفين وعدد المفتشين في الإدارة الجبائية ، وهو ما يدل على ضعف الأهمية الممنوحة للإدارة الجبائية ، خاصة في هذه الفترة التي تعرف انتعاش اقتصادي تميز بالحجم الكبير للانفاق العمومي وكثرة المتعاملين الاقتصاديين ، مما يقوض من الية الرقابة الجبائية على كثير من الملفات ، ويشجع المكلفين على التهرب الضريبي .

* نقص الامكانيات والوسائل المادية

رغم التطور الهيكلي الذي مس الادارة الجبائية في الجزائر ، إلا أنها لازالت تعتمد على الوسائل التقليدية في جميع الأعمال الرقابية والإدارية في وقت تعرف فيه تكنولوجيا المعلومات تقنيات معالجة متطورة جدا واستعملا واسعا يشمل جميع المؤسسات العمومية و الخاصة .

كما تعرف الادارة الجبائية في الجزائر مشاكل تؤثر باستمرار على عملها الرقابي تتمثل اساسا في ضعف الامكانيات المادية المرتبطة بتجهيز المقرات بمختلف الوسائل المساعدة في هذا الإطار وتوفير وسائل نقل الأعوان الى مقرات المكلفين بالضريبة لإجراء التحقيقات . وربط الإدارة الجبائية بوسائل الاتصال الحديثة لتسهيل عملية تبادل المعلومات والمعطيات بين هياكل الادارة الجبائية بمختلف مستوياتها ، وامكانية ربطها مع الهيئات الاخرى ذات الصلة لطلب المعلومات (8).

* ضعف الحماية المقررة للمراقبين

يكفل المشرع الجبائي للمراقبين الحماية اثناء تأدية مهامهم ، إلا أنها غير كافية نظرا لما يتعرضون له من تهديدات وإعتداءات معنوية وجسدية من طرف بعض المكلفين ، ولهذا فهم في حاجة الى تعزيزات أمنية خاصة أثناء التحقيقات التي يباشرونها خاصة في المناطق النائية . كما أن هذه الفئة تعاني من ضعف التحفيزات المالية والخدمية ، مما يؤثر على مردود الرقابة الجبائية سلبا .

المطلب الثاني : الصعوبات المتعلقة بالمكلف بالضريبة والمحيط العام

بالإضافة الى الصعوبات المرتبطة بالنظام الجبائي والإدارة الجبائية ، يظهر الواقع صعوبات أخرى تتصل بأطراف على تماس مع الادارة الجبائية مثل المكلفين بالضريبة ، والهيئات الأخرى ، أو متعلقة بالمحيط العام الذي تدور في فلكه عملية الرقابة الجبائية .

الفرع الأول : الصعوبات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة وبعض الهيئات

*** نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة**

ان نقص الوعي الضريبي لدى كثير من المؤسسات والأفراد أصبح هاجسا يلاحق عملية الرقابة الجبائية ، ويصعب من اتخاذ السياسات الضريبية الملائمة في المدى المنظور على الأقل .

فالكثير من المكلفين يبحثون على طرق ملتوية لفتح المجال امامهم للتهرب الضريبي ، من خلال تخفيض المستحقات الضريبية والاستفادة من امتيازات غير مستحقة ، أو اخفاء الكشوفات والمخالفات التي يرتكبونها من ملفاتهم ، وقد تصل الى حد التغاضي عن مراقبة ملفاتهم نهائيا من خلال عدم ادراجها اثناء برمجة الملفات داخل مفتشية الضرائب للتهرب من دفع الضريبة .

*** عدم التنسيق بين الادارة الجبائية ومختلف الهيئات**

إن اتمام عملية الرقابة الجبائية قد يتطلب الاتصال بمختلف الادارات والهيئات العمومية والمؤسسات المالية وكذا المؤسسات الخاصة ، والتي لها علاقة مباشرة بالمكلف بالضريبة ، وهذا من اجل الحصول على المعلومات اللازمة في هذا الاطار ، إلا أن الواقع يثبت أن هذه المؤسسات لا تتعاون مع الادارة الجبائية فيما يخص تقديم المعلومات للكشف عن المداخل غير المصرح بها .

فالبنوك مثلا عادة ما تتماطل في تقديم كشف حساب العملاء الخاضعين للرقابة الجبائية ، وتكتفي بتقديم الكشوف لفترة قصيرة لا تتجاوز (06) اشهر بحجة أن طول الفترة يتطلب البحث في الارشيف .

الفرع الثاني : الصعوبات المتعلقة بالمحيط العام

*** الاقتصاد الموازي**

ان الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل يتميز بوجود الانشطة الاقتصادية البعيدة عن أعين الحكومة وأجهزتها الرقابية ، وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة ، وبمرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق .

وفي الجزائر هناك قلق متزايد من الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد ، وما تبعه من انفتاح اقتصادي زاد من حدة هذا الوجه السلبي للاقتصاد (9).

ومن المساوئ الكبرى للاقتصاد الموازي هو حرمان الخزينة العمومية من أموال التحصيل الضريبي ، وما يتبعه من شعور لدى المكلفين بعدم عدالة الرقابة الجبائية ، مما يدفعهم الى الابتعاد عن الطرق القانونية واستعمال الممارسات غير الشرعية للحفاظ على مكتسباتهم .

* الفساد الاداري

تعدد مظاهر وأوجه الفساد الاداري في الدولة ، وعندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا الوضع يردي الى بعض المكلفين الى تقديم اقرارات ضريبية غير حقيقية ، مما يحرم القطاع المالي في الدولة من ايرادات كانت متوقعة .

كما يؤدي الفساد الاداري الى تنامي شعور المكلف النزيه بالعبء الضريبي مما يقلص الأداء التنافسي لديه .

المبحث الثاني : الحلول المقترحة لتفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر

سنعالج في المبحث ، الاجراءات المستحدثة لتفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر في المطلب الأول ، و مقترحات تفعيل اليات الرقابة الجبائية في المطلب الثاني .

المطلب الأول : الاجراءات المستحدثة لتفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر

لقد عمدت الحكومة الجزائرية في الفترة الأخيرة الى استحداث واتخاذ عدة إجراءات عملية تهدف الى تدعيم وتطوير جهاز الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي تمحورت أساسا حول اصلاح نظام الرقابة الجبائية وجعله يتماشى مع الأنظمة الضريبية العصرية ممن خلال الاجراءات التالية :

1- تسهيل الاجراءات الجبائية من خلال تأسيس الملف الجبائي ، الوحيد والذي تصنف وتتابع فيه كل التصريحات المختلفة للمكلفين بالضريبة .

2- انشاء التحقيق المصوب أو التحقيق الظرفي ، والذي يعتبر أقل شمولية وأكثر سرعة واكل تعمقا من التحقيق المحاسبي ، إذ أن خاصية الانتظام والتصويب لهذا التحقيق تمكن مراقبي الادارة الجبائية من اكتشاف التهرب الضريبي فور وقوعه أو التصريح لدى الادارة الجبائية ، وبالتالي يتم اعادة تشكيل رقم الأعمال ثم إصدار الجداول الاضافية الناتجة عن اعادة التقييم وإرسالها الى المكلف مباشرة لدفعها الى قباضة الضرائب التي يتبعها .

3- زيادة التشديد في العقوبات المفروضة على المكلفين المتهربين .

كما ان الإصلاح الذي أدخلته الدولة على منظومة الرقابة الجبائية تعدى الى عصرنه الادارة الجبائية من خلال اعادة هيكلتها وتنظيمها ، وتمثل في الاتي :

1- انشاء ثلاث مؤسسات كبرى هي : مديرية كبريات المؤسسات ، مركز الضرائب ، والمركز الجوارى للضرائب .

2- انشاء مديرية العلاقات العمومية والاتصال ومديرية الاعلام والتوثيق من أجل تحسين العلاقات بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة .

3- اعداد برامج تكوينية لرفع كفاءة أعوان الادارة الجبائية

4- اصدار المديرية العامة للضرائب دليل لاخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب في هذا الصدد، يعتبر هذا الدليل قانونا لحسن السلوك و الذي سيترتب عن الإحترام الصارم له من قبل أعوان

الضرائب، إحداث تغييرات إيجابية في الكيفية التي ينظر بها المواطنون إلى الإدارة الجبائية، و في نفس الوقت تحسين العلاقة بين الإدارة و مستعمليها .

5- استحداث الية التصريح الالكتروني للمكلفون بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات حيث تهدف هذه الالية الى توفير للمكلفين بالضريبة امكانية ارسال عن بعد و بكل امان تصريحاتهم الملزمين بها و هذا بغية جعل التسيير العادي للضرائب اكثر سهولة و التقليل من تكلفة الوقت و الانتقال (10) .

6- تطبيق برنامج الامتثال الجبائي الارادي على مستوى البنوك .

7- تعزيز التعاون والتنسيق مع مصالح الجمارك : وهذا عن طريق إنشاء فرق مختلطة ما بين الجمارك والضرائب للقيام بالتحقيقات المشتركة ، وتبادل المعلومات والملفات المتعلقة بمكافحة التهرب الضريبي .

8- كما يشمل الاصلاح تطوير التعاون الدولي عن طريق ابرام الاتفاقيات الخاصة في مجال مكافحة التهرب الضريبي ، حيث ابرمت الجزائر في هذا الاطار عدة اتفاقيات ثنائية مع بلدان أوروبية ومغربية وافريقية وعربية وأسيوية وحتى من دول أمريكا ، حيث تمكن من الإطلاع على أموال الأفراد في الخارج وذلك بحثهم على تقديم التصريحات المتعلقة بالمداخيل والايرادات المحققة في الخارج . والحصول على المعلومات الضريبية التي تتعلق بالارصدة البنكية للأفراد المودعة بالخارج ، لتسهيل تحصيل الضرائب (11) .

المطلب الثاني : مقترحات تفعيل اليات الرقابة الجبائية

تتحمل الدولة الجزائرية مسؤولية خاصة اتجاه تفعيل اليات الرقابة بصفة عامة والرقابة الجبائية بصفة خاصة ، من أجل أن تحقق أهداف مختلف البرامج والسياسات تماشيا مع مقتضيات الحكامة ، فقد لا يحقق الجهاز الضريبي أهدافه في غياب ارادة سياسية حقيقية اتجاه النظام الرقابي العام ، ولذلك فإن تفعيل اليات الرقابة الجبائية في الجزائر ومعالجة النقائص المسجلة لن يكون ذا جدوى في ظل انحسار الدور الرقابي للدولة ، ولهذا الغرض فإن مقتضيات التفعيل ترتبط بالعوامل الآتية :

1- من حيث الهياكل المساعدة في عملية الرقابة الجبائية

* تفعيل نظام المعلومات الجبائي :

يعتبر ادراج التكنولوجيات الحديثة للاعلام و الاتصال على مستوى الادارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث.

وهذا يتطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية و تأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي.

حيث لا يمكن تنفيذ مختلف برامج الرقابة الجبائية دون الاستناد الى نظام المعلومات الجبائي الذي يعتبر العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل ، ذلك ان وظيفته تبدأ بجمع البيانات وادارتها ، ومراقبتها وحمايتها وأخيرا انتاجها ، أي ضمان وصولها الى مستعمليها (12).

يهدف اعتماد المنظومة المعلوماتية الجبائية إلى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة و الأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء.

غير أن هذا التنظيم يتطلب، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها و تحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.

و هذا يتطلب أيضا التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها و المتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة و هذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير و النجاعة بصفة عاجلة و آلية.

لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال و خاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة. ولا يتأتى ذلك الا من خلال :

- تكوين الأعوان الجبائيين في كيفية استعمال الإعلام الآلي و الحبكات المعلوماتية القاعدية (MS Office, Word, Excel).

- تجهيز كل المصالح بعنود الإعلام الآلي المناسب.

- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني و الأنترنت.

- إدخال الأنترنت في المصالح الجبائية.

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، و يمكن تلخيصها كما يلي:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التآلية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات.

- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة و تأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، و هذا من خلال تآلية هذه العمليات.

- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة.

- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.

- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب و تبعا لكل قطاع نشاطي.

- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية و التحليل واتخاذ القرار؛

- مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم.

- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة و المحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة.

- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية.

- محاربة الاقتصاد الموازي و غير القانوني.

- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.

- التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة.

- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.
- إدراج إجراءات التصريح عن بعد.
- إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

* من حيث الوسائل المادية والبشرية

حتى تضطلع مصالح الرقابة الجبائية بمهامها ينبغي ان تدعم بالعدد الكافي من الموظفين المؤهلين الذين يتمتعون بشروط الكفاءة والنزاهة والالتزام طبقا لمدونة اخلاقيات المهنة ، كما يجب أن تمنح لهم الوسائل المادية والمالية الكافية لتنفيذ البرامج بعيدا عن ضغط المحيط . مع ضرورة تبني سياسة تحفيز قوية من خلال تحسين أوضاع أعوان الرقابة ماديا وإجتماعيا ، لمواجهة مختلف الاغراءات مع تطبيق الشفافية في كل ما يرتبط بالمسار الوظيفي لموظفي الادارة الجبائية .

2- انشاء قضاء متخصص في مجال المنازعات الضريبية

ان العمل على انشاء محكمة جبائية بقضاتها المتخصصين ، اصبح أمرا ضروريا في الوقت الحالي ، فهو يعتبر من اليات تفعيل النظام الضريبي المستقبلي ، حيث تضمن المحكمة الجبائية استقرار التشريعات الجبائية وتوحيد شروحا وتنفيذها . بما يضمن حقوق المكلفين من جهة والمحافظة على حقوق الخزينة العمومية من طرف ادارة الضرائب من جهة أخرى . كما يجب العمل على تبسيط وتسهيل اجراءات التقاضي أمام هذه الجهات القضائية (13).

3- العمل على سن قوانين جبائية ذات صياغة واضحة

إن من أهم العوامل التي تصعب عملية الرقابة الجبائية كما رأينا تتمثل في غموض التشريع الضريبي وتعقيده وتعددده ، مما يظهر ظلما جبائيا للمكلفين يدفعهم الى التهرب والغش في مواجهة ضريبة غير عادلة في صياغة قوانينها وتحديد أحكامها وتطبيق جزاءاتها .

4- العمل على تقريب الادارة الجبائية من المواطن وتحسين الخدمة العمومية

يجب على الادارة الجبائية إذا ما أرادت أن تفعل من عملها الرقابي ، أن تنتشر الثقة في نفوس المكلفين عن طريق ، ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة. فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب).

حيث أن إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمن إستقبال نوعي بمختلف أشكاله : الاستقبال الشخصي ، البريد، الهاتف ، والبريد الالكتروني . ان هذا العمل يُرقي القِيم ذات الصلة باللباقة والإعلام وأخذ المواعيد والإجابة على الطلبات خلال الآجال المطلوبة. كما يجب يتكفل بالأشخاص ذوي حركة محدودة والأشخاص الذين يعانون صعوبات من خلال تخصيص لهم إستقبال خاص (ممرات مهيأة للدخول ومكتب إستقبال ملائم وإصغاء بإهتمام...).

ان ادارة الضرائب يمكنها ان تقدم خدمة عمومية نوعية وذات جودة متى احترمت المعايير التالية :

مصلحة متواجدة (نقوم بتحسين كيفية الدخول إلى مصالحننا تبعاً لمتطلباتكم)، استقبال أكثر إصغاء (نستقبلكم بنهذب وفعالية)، معالجة سريعة لطلباتكم للمعلومات (نرد في الآجال المعلن عنها)، نصغي إليكم لإحراز تقدم وفي الأخير نحسن تنظيمنا ونسعى لتطوير كفاءاتنا.

كما أن الوصول الى تجسيد هذه الالتزامات يعتبر رهانا يتعين على الإدارة تشريفه من خلال تقييم منتظم لمدى احترامها وإعلان نتائج هذا المسعى الجديد للنوعية لفائدة الجمهور العريض، وهو ما يشكل شفافية في تسيير التقييمات ورغبة أيضا في المضي قدما لجعل الخدمة العمومية أكثر نجاعة على وجه الخصوص.

- جعل من نوعية الخدمة أولوية إستراتيجية للإدارة الجبائية .

- إضفاء الطابع المهني على مهام الاستقبال في الإدارة الجبائية .

- وصول المكلف بالضريبة بسهولة للمصلحة .

- تسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين بالضريبة .

- الإلمام بتطلعات المكلفين بالضريبة .

- قياس وإعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منتظم.

خاتمة :

تعد الرقابة الجبائية من اهم الاجراءات التي حولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة. كما تعتبر اداة قانونية في يد الادارة تسعى من خلالها لمراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية والعمل على اكتشاف كل الاخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها ، ولتحقيق الاهداف المرجوة من عملية الرقابة الجبائية ، وهذا بغرض زيادة ارادات الخزينة العمومية وبالتالي زيادة الاموال المتاحة للانفاق مما يؤدي الى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

إلا ان الملاحظ انه ورغم الامكانيات التي توفرها السلطات الجزائرية للإدارة الجبائية من اجل الرفع من مستوى الرقابة الجبائية بما يحقق المحافظة على الوعاء الضريبي إلا انها تبقى محدودة بالنظر الى نقص العنصر البشري المؤهل ، والوسائل المادية الموضوعة لأعوان الادارة الجبائية من أجل القيام بمهامهم ، إضافة الى غموض وعدم استقرار التشريعات الضريبية كل هذه المشاكل أدت بالسلطات المعنية الى اتخاذ بض الاجراءات في اطار تفعيل اليات الرقابة الجبائية والتي تمحورت حول تحسين العلاقة بين الادارة الضريبية والمكلف الضريبي ، وتدعيمها بالعنصر البشري في اطار عصرنة الادارة الجبائية في ما يخص أعوان وموظفي الادارة الجبائية لرفع مستوى كفاءتهم وكذلك تدعيم التنسيق الداخلي والخارجي .

كما تطرقنا في هذا البحث الى بعض المقترحات الخاصة بتفعيل اليات الرقابة الجبائية والتي لا بد ان تنطلق من بيئة الكترونية في اطار نظام المعلومات الجبائي ، وكذا ايجاد هياكل قضائية متخصصة ، كل ذلك في اطار التكامل مع اليات تفعيل التدابير المتعلقة بإجراءات الرقابة الجبائية سواء من القانون الضريبي أو أعوان الادارة الجبائية ، وكذا تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلف الضريبي .

الهوامش

(1) - تنص الفقرة الأولى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجبائية الجزائري على أنه : " يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة إكتتاب و إرسال إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط، تصريحاً خاصاً، تحدد الإدارة الجبائية نموذجها، و ذلك قبل الفاتح من فيفري من كل سنة."

(2)- أنظر المواد من 18 الى 68 من قانون الاجراءات الجبائية الجزائري .

(3) - راجع الموقع الالكتروني لمجلس المحاسبة : www.ccomptes.org.dz

(4)- ولهي بوعلام ، نحو اطار مقترح لتفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من اثار الازمة - حالة الجزائر - ، مداخلة القيت في الملتقى الدولي " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009 . ص 14.

(5)- أنظر قانون الاجراءات الجبائية مع اخر التعديلات المدرجة على الموقع www.mfdgi.gov.dz

(6)- قتال عبد العزيز ، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبيين - حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية ، المركز الجامعي يحي فارس المدينة ، 2008 / 2009 ، ص 114.

(7) - تنص المادة 19 على أنه : " يراقب المفتش التصريحات. و تطلب التوضيحات و التبريرات كتابيا . كما يمكن للمفتش أن يطلب دراسة الوثائق المحاسبية المتعلقة بالبيانات و العمليات و المعطيات موضوع الرقابة.

كما يستمع للمعنيين إذا تبين أن استدعاءهم لهذا الغرض ضروري أو لما يطلب هؤلاء تقديم توضيحات شفوية. "

(8)- يوسف نور الدين ، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة من 2000-2008 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة بومرداس ، 2009/2010 ص 146 .

(9)- ولهي بوعلام ، مداخلة سابقة ، 2009 . ص14.

(10)- راجع الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

(11)- يمكن الاطلاع على كل الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الدول المختلفة في هذا الاطار من خلال الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب : www.mfdgi.gov.dz

(12) - ولهي بوعلام ، مداخلة سابقة . ص 16.

(13)- أنظر الاجراءات الخاصة بالمنازعة الضريبية في المواد من 70 الى 91 من قانون الاجراءات الجبائية الجزائري .